النظام[٤]. ولا ريب في ان تبادل الادوار هذا الذي ظهر في افق النظام العربي كان نذير سوء بالنسبة الى موسكو. من هنا، سعت الاخيرة الى تحقيق تقارب مباشر اكثر، او ربما سيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية، عبر اقامة منظمة «قوات الانصار» الفدائية التي تبنّتها الاحزاب الشيوعية العربية[٥]، فيما التحق بهذه المنظمة شيوعيون عراقيون وسوريون ولبنانيون كانوا، في غالبيتهم، يعملون مع منظمات فلسطينية اخرى[٦].

كان الحزب الشيوعي الاردني هو المحرّك الرئيس لهذه المنظمة، التي رأت، في بيانها التأسيسي الاول، ان نضالها «يتلاحم ويترابط، في النطاق العالمي، مع النضال الذي تخوضه قوى الحرية والتقدم ضد قوى الامبريالية والرجعية الدولية والصهيونية العالمية»؛ وهي نبرة دأبت موسكو على تعميمها، ما أمكن، بين مناصريها الشيوعيين العرب[٧]. وبالطبع، ينبغي ان ننظر الى تحرك منظمة «الانصار» في اطار مبادرتها باللجوء الى السلاح، كطريقة للتعويض عن السلبية المعهودة من الاحزاب الشيوعية العربية ازاء ظاهرة الكفاح المسلّح الفلسطيني. في هذا الاطار، رأى د. جورج حبش ان دخول «الانصار» ساحة العمل الفدائي «خطوة هامة خطتها الاحزاب الشيوعية العربية»[٨]. كما ان نايف حواتمة، هو الآخر، لم يعر الاختلاف مع تلك الاحزاب اهتماماً ملحوظاً، لان ذلك يجب «الّا يدفعنا الى اتخاذ موقف سلبي من قوات ' الانصار' ، بل اخذت الجبهة الشعبية الديمقراطية بخط قبول ' الانصار' ، ومساهمتها في الكفاح المسلّح الفلسطيني»[٩].

على الرغم من ذلك، فانه لم يكن يتردد على لسان «قوات الانصار»، حتى حزيران (يونيو) ١٩٧٠، سوى عبارة «استمرار المماطلة والتباطؤ في اشراكها جنباً الى جنب مع باقي منظمات المقاومة في القيادة الموحدة واللجنة المركزية، وغيرهما من المؤسسات الكفاحية»[١٠]. ويبدو ان النتائج غير المرضية على هذا الصعيد كانت هي الدافع لوقوف الجبهة الشعبية الى جانب قبول «قوات الانصار» في اطار القيادة الموحّدة؛ واقامت حجّتها على اساس اعتبارين: اولهما، «ان الاحزاب الشيوعية العربية فصيل تقدمي اساسي من الفصائل الثورية العربية، وبالتالي فان بقاء هذا الفصيل الاساسي خارج صورة الحالة الثورية امر غير طبيعي وشاذ»، وعليه «فان دخول هذه الاحزاب صورة الكفاح المسلّح هو كسب لحركة المقاومة، ومن شأنه ان يزيدها قوة وزخماً»؛ أمّا الثاني، فهو اعتقاد الجبهة بأن «ممارسة الكفاح المسلح من قبل الاحزاب الشيوعية سيجعلها اكثر قابلية على استيعاب الحقائق الموضوعية؛ وبالتالي فانه سوف تتوفر لديها المقدرة على توسيع نظرتها التحليلية للقضية الفلسطينية، ومجمل قضايا الثورة العربية، ومن ثمّ تصوّرها الاستراتيجي لقضية التحرر الوطني الفلسطيني والعربي؛ اذ ان الاحتكاك الذي ستوفّره الممارسة القتالية كفيل بتمكين هذه الاحزاب من تجاوز مواقفها التقليدية»[١١]. ولمّا كان الامر يتعلق بتنظيم موالٍ للسوفيات، اي اعترافه بالقرار الرقم ٢٤٢، فكيف يمكن، اذاً، ان تقبله التنظيمات الفلسطينية العشرة التي كانت اتفقت، فيما بينها، على نقطة مشتركة، هي رفض هذا القرار؟ غير ان «قوات الانصار» نظرت الى هذا الرفض باعتباره «انعكاساً، في الاساس، لمواقف طبقية»، واستغربت ان تستثنى قواتها «من جبهة تستهدف دحر الغزاة واسترداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني، بحجة عدم تطابق مواقف هذه القوات مع مواقف معيّنة لبعض المنظمات»[١٢].

أليس هناك من تناقض في التأكيد ان موسكو قررت فتح خط غير مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال «قوات الانصار»، في حين انها ظلت تطالب بضرورة تطبيق احكام قرار مجلس الامن الدولي، الذي لا يشير الى القضية الفلسطينية الّا من زاوية «مشكلة اللاجئين»؟ تتيح لنا